العرب
الخميس 2020/05/07
السنة 42 العدد 11695

صناعة السيارات المغربية تستأنف نشاطها بحذر

بيجو الفرنسية تسعى إلى الحفاظ على موقعها في السوق الأفريقية

عودة حذرة لنشاط المصانع

استأنف مصنع بيجو للسيارات بالمغرب نشاطه بحذر في إطار عودة بعض الأنشطة الصناعية والتجارية، مع اعتماد إجراءات وقاية صارمة لتجاوز آثار وباء كورونا الذي خلف أضرارا اقتصادية فادحة وأوصل معاملات الشركات إلى حدود الصفر في أعقاب إجراءات مشددة على الحركة والتنقل والتصدير والاستيراد.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – قررت مجموعة بي.أس. أي بيجو-ستروين الفرنسية لصناعة السيارات، إعادة تشغيل تدريجي لمصنعها للسيارات بمدينة القنيطرة، (شمال الرباط) ابتداء من 6 مايو، مع اتباع تدابير صحية تمت بلورتها مع الشركاء الاجتماعيين.

وأعلنت المجموعة الفرنسية عن إطلاق حملة تدقيقات لضمان تنفيذ التشغيل بشكل مثالي في جميع مواقع المجموعة الصناعية والتجارية والبحثية، حيث عبرت السلطات الصحية عن تقديرها لتنفيذ التدابير الاحترازية الضرورية لضمان عودة تشغيلية جيدة بمصنع القنيطرة.

وأكد نائب رئيس منطقة أفريقيا والشرق الأوسط في المجموعة سمير شرفان، أنه منذ إغلاق مصنع القنيطرة، تم وضع بروتوكول صحي معزز بدعم من المصلحة الطبية، وبتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.

وفي السياق ذاته أشار وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي الأخضر والرقمي حفيظ العلمي، إلى أن الوزارة واكبت المجموعة الفرنسية لصناعة السيارات من أجل استعادة نشاطها الصناعي في القنيطرة.

> **تعكس استجابة بيجو للإجراءات الصحية حرصها على زيادة رقم معاملاتها والعودة بقوة بعد طي صفحة الوباء**

فيما ستتم متابعة تنفيذ البروتوكول من قبل اللجنة الصحية الجهوية، بتعاون مع فرق المجموعة لضمان تشغيل آمن للمصنع ولا يشكل أي خطر على العاملين.

ومن بين الإجراءات التي سيتم اعتمادها قياس درجة حرارة كل من يدخل إلى المصنع، ومراقبة مختلف الأعراض المرتبطة بكوفيد – 19، وتوزيع أقنعة ومطهرات على العاملين.

ويحرص المصنع على ارتداء العاملين نظارات أقنعة داخل المصنع، واحترام المسافة المطلوبة بين الأشخاص، لاسيما في مناطق الاستراحة والتدخين. وكشف وزير الشغل والإدماج المهني محمد أمكراز الثلاثاء، أمام أعضاء مجلس المستشارين، أنه تم إحداث لجنة يقظة على المستوى المركزي بهدف مراقبة أماكن العمل والوقوف بحزم على مدى احترام الإجراءات الاحترازية وشروط الصحة والسلامة مع إنجاز تقارير يومية.

كما تم تنظيم عملية لمراقبة الامتثال للتدابير الصحية التي تم اعتمادها في المنطقة الصناعية المندمجة أتلانتيك فري زون بإقليم القنيطرة، وذلك من أجل ضمان استمرارية النشاط الصناعي وتأمين سلامة الموارد البشرية في سياق انتشار فايروس كورونا المستجد.

وفي هذا السياق أكد سمير شرفان، أنه بفضل المجهود الجماعي، تمت المصادقة على هذا التدقيق الذي جرى في 14 أبريل الماضي، وبذلك يمكن استعادة تصنيع "بيجو 208" بشكل تدريجي وآمن، إضافة إلى إنهاء تجميع سيارة "ستروين آمي"، في أفق توفير الشروط لمضاعفة القدرة الإنتاجية للمصنع.

وتمتلك بيجو مصنعا في مدينة القنيطرة بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 550 مليون دولار، هذا بجانب احتضان المغرب لأكبر مصنع لإنتاج السيارات في أفريقيا بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 100 ألف سيارة سنويا.

وتسعى المجموعة الفرنسية لصناعة السيارات إلى الحفاظ على موقعها ومواكبة الاستراتيجية المغربية لتطوير قطاع صناعة السيارات، مما دفعها إلى إعادة نشاط سلسلة مصانعها في البلد وتجاوز تداعيات كورونا وفق التدابير المضبوطة.

وقال أمكراز إن مراقبة تدابير السلامة داخل الوحدات الصناعية التي استأنفت نشاطها، ومنها مصنع بيجو بالقنيطرة، تتم بصرامة، حيث تم تشكل لجان مختلطة تزور الوحدات الصناعية، ولها صلاحيات اتخاذ قرارات فورية، وتم بالفعل اتخاذ قرارات صارمة في حق وحدات لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية العمالة.

وفي وقت اعتبر عبدالسلام بنجلون مدير مصنع متخصص في تصنيع مكونات السيارات والقطع المعدنية الخاصة بصناعة السيارات، أن هذه العملية مناسبة للتأكد مما إذا كانت الإجراءات المعتمدة تتماشى مع خطط السلطات المختصة ومناقشة النقاط التي يتعين تحسينها لحماية العمال الذين خارج إطار العمل عن بعد لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي.

ومن جهته، قال مدير المنطقة الصناعية المندمجة أتلانتيك فري زون للقنيطرة هشام الكوسي، إنه لمواجهة انتشار كوفيد – 19 تم اتخاذ العديد من الإجراءات بما في ذلك اعتماد العمل عن بعد للمتعاملين الإداريين ورقمنة الوثائق لتفادي ملامستها ونقلها، وتركيب موزعات المعقمات لتطهير اليدين، مضيفا أنه تم كذلك تزويد جميع وحدات الأمن بكافة المعدات اللازمة كالأقنعة الواقية البلاستيكية في مداخل المحافظة تماشيا مع حجم المخاطر.

وتطمح شركة صناعة السيارات بيجو إلى مضاعفة حجم مبيعاتها في أفريقيا والشرق الأوسط بحلول العام 2021، مع توقعات بارتفاع معدلات الإنتاج مستقبلا ليبلغ نحو 200 ألف سيارة، فيما ينتظر أن يشغل المصنع الذي استغرق تشييده أربعة أعوام، نحو 2500 شخص في مرحلة أولى.

حفيظ العلمي

واكبنا المجموعة الفرنسية لاستعادة نشاطها الصناعي

وتعكس استجابة المجموعة للإجراءات الصحية التي ضبطتها السلطات المغربية حرصها على تحقيق أهداف تحسين رقم معاملاتها في المغرب والعودة بقوة بعد طي صفحة الوباء.

وارتفعت صادرات قطاع صناعة السيارات بصورة كبيرة مقارنة بما كانت عليه في 2014، حيث وفر القطاع نحو 117 ألف وظيفة مباشرة إضافية ما بين عامي 2014 و2018، ومن المرجح أن يصل الرقم إلى 90 ألف فرصة عمل خلال 2020.

وأطلق المغرب استراتيجية صناعية للفترة ما بين 2014 و2022 تراهن على صناعة السيارات والطيران، فيما تتوقع الرباط تحقيق المزيد من التقدم في صناعة السيارات على المستوى العالمي بعد نجاحها على الصعيد الأفريقي وفي منطقة الشرق الأوسط.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن المغرب يعد خامس مصدر لتصدير السيارات إلى الاتحاد الأوروبي، وتبلغ حجم مبيعاته سنويا قرابة 100 مليار درهم (11.1 مليار دولار) والمرجح ارتفاعه خلال السنوات القادمة.

وتساهم صناعة السيارات بصفة كبيرة في تعزيز المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، حيث تستهدف الحكومة تحقيق 90 ألف فرصة عمل في 2020، خصوصا وأن البلد يعتبر في الوقت الحالي أكبر منتج ومصدر للسيارات في القارة الأفريقية.

البحرين تلجأ إلى سوق الدين الدولية لتمويل عجز الموازنة

المنامة – كشفت مصادر مطلعة الأربعاء أن البحرين عينت بنوكا بشأن إصدار محتمل لسندات دولارية على شريحتين سيتم طرحها خلال الفترة القليلة المقبلة.

وتأتي هذه الخطوة فيما تسعى الدولة الخليجية المنتجة للنفط صاحبة التصنيف عالي المخاطر، لجمع سيولة في ظل تفشي فايروس كورونا وانخفاض تاريخي لأسعار النفط.

ويعكس تحرك حكومة أصغر اقتصادات دول الخليج نحو سوق الدين الدولية مرة أخرى مدى حاجتها الماسة إلى الإسراع في معالجة الاختلال في التوازنات المالية في إطار خطط إصلاح الاقتصاد على أسس مستدامة بدعم من جيرانها في منطقة الخليج بهدف الابتعاد تدريجيا عن أزمتها.

وذكرت المصادر لوكالة رويترز أن البحرين عينت بنك إي.بي.سي وبنك الخليج الدولي وإتش.أس.بي.سي وجي. بي مورغان وبنك البحرين الوطني وستاندرد تشارترد لترتيب اجتماعات عبر الهاتف مع المستثمرين ويعقب ذلك صفقة بالحجم القياسي تخضع لأوضاع السوق.

وأشارت المصادر إلى أن السندات بالحجم القياسي وهو لا يقل عادة عن نصف مليار دولار، لكن وزارة المالية البحرينية لم تعقّب عن المسألة.

والصفقة المزمعة تشمل صكوكا لأجل أربعة أعوام ونصف العام وسندات تقليدية لأجل عشرة أعوام، بحسب المصادر.

وتراجع أداء أسواق الدين الإقليمية منذ بداية العام الجاري عقب مقتل القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني في ضربة أميركية بطائرة مسيرة، حيث أوقدت العملية شرارة مخاوف من صراع عسكري في المنطقة.

وفاقمت المخاوف مع تفشي وباء كورونا بعد ظهوره للمرة الأولى في الصين نهاية العام الماضي من تعميق أزمة سوق الدين ليس في المنطقة الخليجية فحسب، بل وحتى في العالم.

لكن إصدار الصكوك قد لا يُنظر إليه كاختبار حقيقي لقدرة المقترضين الإقليميين على جذب مشتري الدين الدوليين رغم تقلبات السوق.

ويقول محللو أسواق المال إن الصكوك بشكل عام تستفيد من طلب ضخم غير ملبى من مستثمري التمويل الإسلامي في المنطقة.

وكان الصندوق السيادي البحريني (ممتلكات)، الحاصل على تصنيف بي.بي سالب من وكالة فيتش للتصنيفات الدولية، قد جمع 600 مليون دولار من بيع صكوك العام الماضي، في عملية استقطبت طلبا بنحو أربعة مليارات دولار.

> **15.7**
> في المئة قيمة العجز المتوقعة في موازنة 2020 صعودا من 10.6 في المئة بالموازنة الماضية

وتحتاج البحرين، وهي منتج صغير للنفط، لتعزيز ماليتها لسد عجز الموازنة المتزايد بسبب الانخفاض التاريخي لأسعار النفط.

وقال صندوق النقد الدولي في وقت سابق هذا العام إنه من المتوقع أن يقفز العجز في موازنة البحرين إلى نحو 15.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام من 10.6 في المئة بنهاية العام الماضي.

وفي عرض تقديمي للمستثمرين اطلعت عليه رويترز، توقعت البحرين أن ينخفض العجز إلى أربعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من 4.7 في المئة في السنة الماضية.

وكانت مصادر مصرفية قالت لرويترز إن المنامة حصلت على قرض بنحو مليار دولار لسداد سندات بقيمة 1.25 مليار دولار حان موعد استحقاقها في نهاية مارس الماضي، وذلك بعد تعليق خطط لإصدار سندات دولية في وقت سابق من العام في ظل تدهور أوضاع السوق.

وبحسب العرض المقدم للمستثمرين، تتوقع البحرين سحب مبلغ إضافي بقيمة تقدر بحوالي 1.76 مليار دولار من حزمة المساعدات المقدمة من حلفائها في الخليج وتبلغ 10.25 مليار دولار.

ووفقا للوثيقة، فإن الحزمة لا تحمل فائدة ويبلغ أجل استحقاق كل عملية سحب 30 عاما مع فترة إمهال تصل إلى سبعة أعوام.

وفي عام 2018، حصلت البحرين على حزمة مساعدات بنحو عشرة مليارات دولار من جيرانها الأثرياء في الخليج السعودية والكويت والإمارات لمساعدتها على تفادي أزمة ائتمانية في صفقة مرتبطة بإصلاحات مالية.

وقال مصرفيون ومحللون إن البحرين قد تحتاج المزيد من المساعدة المالية من دول الخليج العربية الأخرى في وقت قريب ربما يكون العام الحالي، لكن جيرانها الأكثر ثراء قد يكونون هم أنفسهم في عسر بسبب انخفاض أسعار النفط والتداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا المستجد.

ونسبت رويترز لمحللة الأسواق الناشئة لدى غولدمان ساكس، سارة غروت، قولها "تشير تقديراتنا إلى أن البحرين تحتاج تمويلا إضافيا في 2020 من حزمة الدعم البالغة قيمتها عشرة مليارات دولار التي حصلت عليها في 2018". ويتابع محللون تحركات البحرين لإنعاش اقتصادها بعد أن أعلنت عن خطط لتطوير أدواتها المالية الذكية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي رغم الصعوبات التي تواجهها.

الاتحاد الأوروبي يواجه أسوأ كساد اقتصادي بسبب الوباء

بروكسل – تجمع التقارير الدولية على أن أوروبا على شفا ركود تاريخي خلال العام 2020 حيث ستتأثر بشدة بفايروس كورونا وخصوصا بلدان جنوب القارة بسبب توقف السياحة في وقت ترتفع فيه الضغوط لتخفيف وطأة الوباء الاقتصادية بإعادة الحياة للقطاعات المنتجة.

وتوقعت المفوضية الأوروبية الأربعاء حدوث ركود تاريخي في الاتحاد الأوروبي هذا العام مع انخفاض قياسي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.7 في المئة في منطقة اليورو، على أن تشهد بعدها حالة انتعاش بنسبة 6.3 في المئة في عام 2021.

وشدد المفوض الأوروبي للاقتصاد الإيطالي باولو جنتيلوني على أن "عمق الركود وقوة الانتعاش سيختلفان باختلاف السرعة التي يمكن بها رفع تدابير الاحتواء، وأهمية قطاع الخدمات في كل اقتصاد، مثل السياحة، والموارد المالية المتوفرة لدى كل دولة".

وليس من المستغرب أن الدول التي يُتوقع أن تشهد أقوى فترات الركود الاقتصادي هي اليونان 9.7- في المئة وإيطاليا 9.5- في المئة وإسبانيا 9.4- في المئة التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على السياحة. فهذا القطاع الذي يوظف أكثر من 300 مليون شخص ويمثل 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، هو من القطاعات الأكثر تضررا من جراء الوباء.

وشهدت إسبانيا وهي ثاني أكبر وجهة سياحية في العالم، انخفاض عدد الزوار الأجانب بنسبة 64.3 في المئة في مارس الماضي بالوتيرة السنوية، وبأكثر من 25 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

وأعلنت شركة آر.بي.أن.بي للسياحة العالمية، أنها ستتخلى عن 25 في المئة من موظفيها البالغ عددهم 7500. وقال المؤسس المشارك للشركة براين تشيسكي إن "منصة حجز أماكن الإقامة تواجه "حقيقتين قاسيتين: لا نعرف متى سيستأنف السفر، وعندما يحدث ذلك، ستكون الأمور مختلفة".

وفي سائر أنحاء العالم، يزداد الضغط لإنهاء العزل مع تراكم الأخبار الاقتصادية السيئة، ومع اقتراب العطلة الصيفية في أوروبا. ودفعت الفاتورة الباهظة للوباء بعض البلدان إلى تخفيف إجراءات العزل، ومن المتوقع أن تخطو ألمانيا خطوة حاسمة عبر السماح بإعادة فتح كل المتاجر والمدارس خلال مايو الجاري، وفق مسودة اتفاق بين الحكومة والمقاطعات حصلت عليها وكالة الصحافة الفرنسية.

وبات بالإمكان القيام بذلك لأنه ومنذ بدء فرض تدابير العزل في 20 أبريل، ظل عدد الإصابات الجديدة بالفايروس متدنيا ولم تلحظ أي موجة عدوى ثانية، وفق النص. حتى أن برلين تخطط للسماح باستئناف بطولة كرة القدم من دون جمهور.

ومع ذلك، ستبقى الأحداث الرياضية أو الثقافية أو الاحتفالات الكبرى محظورة حتى نهاية أغسطس القادم "على الأقل" في ألمانيا.

ويرى خبراء أن هذا يبعث على الارتياح لدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب الراغب في الانتقال إلى مرحلة جديدة من المعركة، بعدما تجاوزت بلاده عتبة 70 ألف وفاة جراء الوباء.

وقال الرئيس من مصنع هانيويل لأقنعة الوجه في فينيكس بولاية أريزونا "علينا أن نفتح بلادنا وعلينا أن نفتحها قريبا"، دون أن يرتدي هو نفسه قناعا، وإنما اكتفى بنظارات واقية.

وأمام تحسن الوضع الصحي، بدأت العاصمة الإسبانية مدريد بتخفيف التدابير الصارمة المفروضة على سكانها.

وأعلنت رئيسة وزراء بلجيكا صوفي ويلميس الأربعاء عن تخفيف جديد لإجراءات العزل وإعادة فتح المتاجر التي لا تبيع السلع الأساسية اعتبارا من الاثنين في ظل شروط صارمة.

أما في مدينة ووهان الصينية مهد الوباء ومصدر انتشاره فقد استأنف طلاب المدارس الثانوية دروسهم في المدينة الأربعاء ، فيما فرضت المدارس على الطلبة وضع أقنعة واقية وإبقاء مسافة بينهم فيما تعمل كاميرات بالأشعة تحت الحمراء للكشف عن أي ارتفاع في درجة حرارة الجسم.

وأودى المرض التنفسي بحياة آلاف الأشخاص من حول العالم وأرغم أكثر من نصف البشرية على البقاء في منازلهم.

وفي خضم موجة الضغوط على الحكومات لمراجعة قرارات العزل يتواصل الأخذ والرد بين واشنطن وبكين بخصوص الفايروس حيث لا يزال السؤال المطروح هو حول كيفية ظهور المرض.

تخفيف العزل بات أمرا محتما